

في الراجح لانه الغالب في الاستعمال فنزل الاطلاق عليه ومعناه وحقيقته الاضحية وقيل
لان حق الله القربان قال تعالى وانه حق اليقين وقيل لانه كناية عن عظمة الامام للاية
كانه اطلق على العباد ان الله امر به بما وعده الزود على محله في دعائها الاضحية فاذا اراد
به غير البهين اضيق عن البهين اضيق الملقط وقوله البهينة قال المتولي وحق الله بالرفع
وبهية البهين فيهم وان اطلق فلا وان نصب واطلق فوجهان حرموا البهية بالمعنى ولو قال
وحرمة الله فكفوله وحق الله وقيل كعظمة الله قاله الراغب في كتب الحنفية انه
اذا قال وسطان الله كان ميمانا ان اراد به المقدرة وان اراد به المقدور فلا قال به
نقول وانه لو قال ليم الله لا فعل فهو ميمون وانه لو قال ورحم الله وعضبه فلا وفي فتاوى
بن الصلاح لو قال وقدره الله كان ميمنا لقوله تعالى وما قدر الله شيئا الا ليحكم به
عظيمه **ق** قال بن الرفعة كلاهما ميمون والصلح والملا والورد والرويا في
تنتهي ان الحلف بالظاهر الغالب ميمون صحه ان فيها تنبيه على استعمال مافيه
واستدفاع مصان قال وسامع من اقتص القضاء حال الدين في المصنوع بغير الحكم
العزيم مصور رحمه الله ان الحلف بذلك لا يشرع وان ذكر ان نفاذه عن اية المذهب
ويوجهه بان الله تعالى وان كان ظاهرا لبا فاسوق توضحه ولم يرد نسيجه بذلك
انتهى وميمون في جواز التخييف بذلك في كتاب الدعوى في البهيات وكانا لما لم يجزى ما صدر
الاشارة عليه ثاب عن جابن الغضاه بن زرين وكان يعرف فقح كثير قال له يوما
قاصي القضا لو اردت دعوتك قال لا تطيق ذلك قال ولم قال كان عندما لفتيه ايطاها
فحصل له حاله فقال لمن له حاجه يدكرها فقلت انا اريد ان يكون نائب حكرك ولا
يعزلي احد فقال لك ذلك توفي في شهر رجب سنة ثمان وستاويه والذي قاله الما ل
يجي ذهاب اليه الخطاي فقال وما جرت به عادة الحكام من تعذيبه الا **ب** كان
وتوكيده اذا حلفوا الرجل ان يقولوا به الغالب المورك المهلك لا يجوز ان
يطلق في حقه تعالى ذلك وانما استحسنوا ذكره في الابهان ليقع الدعوى على الخلف لانه
اذا سوغ ما اطالب والغالب استحسنوا الخوف واندرج اذا كان يعلم ان الله سبحانه
طالبه عن ابيه وانه سبحانه على انتزاع منه واذا قال المدرك المهلك علم انه
يتلى بذكره اذا طلبه ويهلكه اذا عاقبه وانما اضيف هذه الاقوال للمدرك المهلك على معنى
المجاز منه هذا الظاهر على ما استبعد من حق ابيه المسلم ولو جاز ان بعد ذلك من
اسمايه وصفاته لما تروى اسما به الميمون والمضار انه قال وان الله محض بالكسوف
وكذلك جعل من يمتا واجاس في مشكل الوسيط في باب البهين في الدعوى عنه وجوز
اطلاق ذلك على الله تعالى في التسيح والتجديد والتبديد **ق** وحروف الغنم

با

با وواونا كانه ووايه وتايله كذا قاله الاكثرين وحقاب المجلد ارجه اذ لف
وايا والنوا والنوا وانا بعد المصنف بالبا لانها الاصل وهي علم من اختيارها والواو وليق
لانها لا تدخل على مظهر خلافها واما التا فتاخذه عنها وقاله الماوردي الاصل الواو
شعرا لما تم التا **ق** وتختص التا باسمه تعالى قال الله تعالى يا لله لئن لم تذكر
يوسف والمصروف هنا وفي الاملا ان الله ميمون وفي القسامة انه ليس ميمون وللصالح
في ذلك طرق احدها التا في قولان والظاهر القطع بان الله لئن لم تذكر
عزى وجرا ما نقل في القسامة على التعريف بالبا المشاه من تحت وسع حرقها شرودا
علي غيره فقالوا تروى وترب الكعبه **ق** اذا قال الله بئس تدبيرا للامم ونوم بذلك
البهين قال الشيخ ابو حامد والاماموا الغزالي نفعه ولا يرضى المحرم وقال المصنف
ينبغي ان لا يكون ميمنا من هذه كلمة اخرى وقال بن الصلاح ان الحلف بعض العرب
ومن كاهها الزجاج واستند على ذلك اقبل سيل جابن عنده **ق** ولو قال الله ورفح
قال فينبغي ان يجعل ذلك ميمنا عند الاطلاق **ق** ولو قال الله ورفح
او نصب او جرف ليس ميمون الاضحية لا جرح حرف القسم وفي حديثه ركان ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الله ما اردت الا واحدة رواه صاحب البيان بالرفع والروايات
بالجر وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بن سعد انه قال قلت لابي اهل بالانصب
واصح الوجهين عند الاطلاق انه لا يكون ميمنا وقال بن الصلاح الاقوي من حيث العربية
في الرفع والنصب ان كلاهما ميمون عند الاطلاق ولا يوجب وجه مفصل من العارف
بالعربية وغيره قال سيبويه ولا يجوز حذف حرف الجر عمله الا في القسم ولو سكن
الحا فقال الله لا فعلن وظاهر كلام الروايات في الجحرا انه يكون ميمنا **ق**
ولو قال اقمته او قسم او حلفت او اهلقت بالله لا فعلن فميمون ان نواها لا طراد
العرف تا استعمال ذلك في البهين لاسيما وقد نواه قال تعالى واقسموا بالله جهنم
ايمانهم وقال فيقسمات بالله **ق** او اطلق لكشف الاستعمال هذا الذي
قطع به الاكثرين وقيل لا يكون ذلك ميمنا لان صلاحية اقمته المماجي واقسم للمستقبل
وكذا حلفت واحلف واحضر بقوله بالله عما لو اقمته او اقسم من غير ذكر الله فليس
ميمون وان نواه واما حديث بن عباس في الصحيح في الروايات التي فسرها الصدوق بحضرة
البيه صلي الله عليه وسلم فقال له اجبت بعضا واحطت بعضا فقال ابو بكر اقمته
عليك لتخبرني بالحط فقال لا تقسم فقال لصاحب البيان المراد به المعين المغربي
كالمشركي ابي لاسم فضا شرعا بوجوب الكفارة وكذا قاله القاصي في شرح مسلم
قال المصنف والذي قاله عجمي فان الذي في جميع نسخ مسلم قوائمه يا رسول الله تحدثني